: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i41.523

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"الأداء الاستراتيجي الخارجي في بيئة تصارعية: العراق ومحيطه الإقليمي انموذجاً"

Foreign Strategic Performance in a Conflicting Environment: Iraq and Regional environment as a Model

Dr. Mohammed Abdullah Radhi [a] *
Lecture . Karrar Noori Hammed [b]
Nahrain University - College of Political Sciences [a]
Tikrit University - College of Political Sciences [b]

م.د. محمد عبدالله راضي [a] *
م. كرار نوري حميد [b]
[a] جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
[b] جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 11 Jun. 2025
-Received in revised form 25 Jun .2025
- Final Proofreading 22 Jul. 2025
- Accepted 26 Nov. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
- Iraq
- Middle East
- Strategic Performance
- Regional Conflict

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This research aims to analyze Iraq's external strategic performance after 2017, marking the end of the war against ISIS, and to explore its future strategic options amid the intensifying competitive nature of its regional environment. The research positions Iraq as a case study to examine the impact of a conflict-driven regional landscape on a state's external strategic conduct. The study is grounded in the hypothesis that there exists a reciprocal relationship between the effectiveness of a state's external strategic performance and the level of competitive interactions in its regional environment. The higher the intensity of these interactions, the more they influence the strategic effectiveness of states transitioning from instability to stability.

*Corresponding Author: Mohammed Abdullah Radhi, E-Mail: dr.mohammedabd@nahrainuniv.edu.iq
Tel:009647722616622 , Affiliation: Nahrain University - College of Political Sciences.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 11حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 25 حزيران 2025
- التدقيق اللغوي 20 تموز2025
- القبول: 23 تشرين الاول 2025
- النشر المباشر: 31 تشرين الثاني 2025

الكلمات المفتاحية :
- **العراق**
- **الشرق الأوسط**
- **الأداء الاستراتيجي**
- **الصراع الإقليمي**

الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى تحليل الأداء الاستراتيجي الخارجي للعراق بعد عام 2017، تاريخ انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش، واستشراف خياراته المستقبلية، في ظل تصاعد الطابع التصارعي للبيئة الإقليمية المحيطة به، وذلك بوصفه انموذجاً لدراسة تأثير البيئة التصارعية على الأداء الاستراتيجي الخارجي للدولة، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة متبادلة بين فاعلية الأداء الاستراتيجي الخارجي ومستوى التفاعلات التصارعية في البيئة الإقليمية؛ فكلما ازدادت حدة تلك التفاعلات، انعكس ذلك على مستوى فاعلية الأداء الاستراتيجي الخارجي للدول التي تمر بمراحل انتقالية من عدم الاستقرار إلى الاستقرار.

المقدمة:

تتسم الدراسات المتعلقة بالأداء الاستراتيجي الخارجي بديناميكية عالية، نتيجة ارتباطها بمجال حيوي من مجالات حراك الدول، وتخضع هذه الدراسات للتغيرات المتسارعة في البيئة العالمية، مما يؤدي إلى تنوع وتعدد المتغيرات المؤثرة في حركة الأداء الخارجي لأي دولة، وقد أدت التطورات التي تشهدها المنظومات الإقليمية الفرعية في النظام الدولي إلى تغييرات سريعة في بنية هذا النظام وتفاعلاته حيث تشهد هذه الأنظمة تحولات جوهرية في طبيعة القوة وتوزيعها، وتسعى الدول بناءً على ذلك إلى تكييف حركتها الخارجية للاستجابة بفعالية للتهديدات والفرص الناشئة، بهدف ضمان أمنها القومي والحفاظ على كيانها.

يظهر هذا الوضع بوضوح في منطقة الشرق الأوسط، التي تعد واحدة من أكثر مناطق التفاعلات العالمية ديناميكية، خاصة فيما يتعلق بالصراعات. تتشابك المتغيرات المؤدية إلى الصراع بين ما هو محلي، مرتبط بالمجتمعات المحلية في دول المنطقة، وما هو إقليمي، مرتبط بالتباينات في توزيع القوة والاختلافات الأيديولوجية والثقافية، وما هو دولي، متعلق بطبيعة المصالح الدولية المتفاعلة في المنطقة، سواءً بالتعاون أو التصارع. والنتيجة هي بيئة تصارعية معقدة تضع صانعي القرار أمام مجموعة من التحديات.

في ظل هذه البيئة، يبرز التساؤل: ما الذي يمكن لدولة مثل العراق أن تقوم به على صعيد أدائها الاستراتيجي الخارجي لتحقيق هدف الحفاظ على بقائها وضمان أمنها القومي ومصالحها العليا؟

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل الأداء الاســـتراتيجي الخارجي للعراق بعد عام 2017، تاريخ انتهاء الحرب ضـد تنظيم داعش، واستشراف خياراته المستقبلية، في ظل تصـاعد الطابع التصـارعي للبيئة الإقليمية المحيطة به. تنطلق الدراسـة من اعتبار أسـاسـي مفاده أن هناك علاقة متبادلة بين فاعلية الأداء الاسـتراتيجي الخارجي ومسـتوى التفاعلات التصـارعية في البيئة الإقليمية؛ فكلما ازدادت حدة تلك التفاعلات، انعكس ذلك على مســـتوى فاعلية الأداء الاســـتراتيجي الخارجي للدول التي تمر بمراحل انتقالية من عدم الاســـتقرار إلى الاستقرار.

شـهدت مرحلة ما بعد عام 2017 زيادة في الحديث عن التحولات في السلوك السياسـي الخارجي للعراق، مما يسـتدعي إعادة التفكير في الأداء السـياسـي الخارجي من منظور اسـتراتيجي يسـاهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعراق.

أهمية البحث:

1- التفكير في الأداء الاستراتيجي الخارجي من منظور استراتيجي ليكون كلاً متكاملا في تحقيق اهداف العراق الاستراتيجية.

2- استشراف خيارات العراق المستقبلية، في ظل تصاعد الطابع التصارعي للبيئة الإقليمية المحيطة به.

3- استكشاف العلاقة بين الأداء الاستراتيجي في العلاقات الدولية في تعزيز مكانة العراق على الساحة العالمية.

4- معرفة كيف ادت التطورات التي تشهدها المنظومات الإقليمية في النظام الدولي إلى تغييرات سريعة في بنية النظام الدولي وتفاعلاته حيث تشهد هذه الأنظمة تحولات جوهرية في طبيعة القوة وتوزيعها.

أسئلة البحث:

1. ما مدى فاعلية الأداء الاستراتيجي الخارجي للعراق بعد عام 2017؟
2. كيف تؤثر التفاعلات التصارعية في البيئة الإقليمية على هذا الأداء؟
3. ما هي الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للعراق تبنيها لتعزيز أمنه القومي ومصالحه العليا؟

فرضـــية البحث: هناك علاقة متبادلة بين فاعلية الأداء الاســـتراتيجي الخارجي للعراق ومســـتوى التفاعلات التصـــارعية في البيئة الإقليمية؛ حيث تؤدي زيادة حدة تلك التفاعلات إلى تأثير ســـلبي على فاعلية الأداء الاستراتيجي للدول التي تمر بمراحل انتقالية نحو الاستقرار.

حدود البحث : يتناول البحث عدد محدد من المتغيرات التي تتفاعل مع الحالة قيد الدراســة، منها الســياســة الخارجية، والتفاعلات الإقليمية، والأنظمة السياسية، والفواعل من غير الدول في المنظومة الإقليمية والدولية، ويستبعد البحث اية متغيرات لا تتقيد بحدود البحث الزمانية والمكانية.

مناهج البحث: ومن اجل الوصـــول الى الأســـئلة البحثية ذات الصـــلة، فأن البحث اعتمد جملة من الأدوات المنهجية في الوصـول الى اقصـى دقة من النتائج والتوصـيات، عليه تم اعتماد المنهج التحليلي النظمي، الى جانب المنهج الوصفي التحليلي من اجل الوصول اقصى قدر من منطقية الاستنتاج.

المبحث الأول

الأداء الاستراتيجي الخارجي والبيئة الاقليمية

عند الحديث مفهوم الأداء الاستراتيجي بعده مكوناً معرفياً يتجاوز وصفه الاصطلاحي التقليدي، ناهيك عن ان الأداء دائماً يميل إلى الطابع الاستمراري في وصف الاستراتيجيات بالنظام الدولي، حتى وأن اختلفت الإدارات المتعاقبة على السلطة وهو الأمر الذي دفعنا للبحث في العمق عن الدوافع الفكرية المحركة لموضوعات الأداء الاستراتيجي الخارجي وذلك لرصد حيثيات الاطار المعرفي له، وفهم الاتجاهات التي يسير بها اداء النظام الدولي من خلال قراءة المؤشرات الخاصة به من دون السير في أغوار الأفكار الكبرى لمعالم تأسيسها، والمسيطرة على صناعيّ ومنفذيّ القرارات .

المطلب الأول: مفهوم الأداء الاستراتيجي الخارجي:

يشير الأداء الاستراتيجي الخارجي للدولة عموماً إلى قدرة الدولة على التفاعل بفعالية مع البيئة الخارجية والتكيف مع التغيرات المستمرة فيها يتضمن هذا الأداء قدرة المؤسسة على استغلال الفرص والتحديات التي تطرأ خارج حدودها، مثل التغيرات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والمتغيرات الاجتماعية يعتبر هذا العنصر من أساسيات نجاح أي استراتيجية تنافسية في ظل العولمة والتنافس الشديد.

وقد أضـحى مفهوم الأداء يمثل جوهر النظريات الاستراتيجية والسياسية على حد سواء، نظرًا لتداخل تلك النظريات وتشـابهها في بعض الجوانب وقد أصـبح الأداء مرتبطًا بأسـس هذه النظريات ومتطلباتها، مما أفاد

علم السياسة بشكل عام وعلم الاستراتيجية بشكل خاص، كما أن اهتمام علماء النفس بالأداء من خلال دراسة الدوافع والقيادة كان له دور بارز في هذا الســـياق، ومع ذلك ليس من الســـهل تحديد رأي ثابت حول الأداء وإشـــكالية حدوثه، حيث يرتبط الأداء دائمًا بالقيادة والظروف والعوامل التي تســـهم في تطويره لذلك، تختلف الآراء حول تفســـيره ويشـــير Wright في تعريفه للأداء إلى أنه "النتائج التي تســـعى الدولة أو المنظمة إلى تحقيقها"[1].

ومن بين المزايا المعرفية لمفهوم الأداء الاستراتيجي، أشار ماكس فيبر في نظريته إلى أهمية المعيارية والنمطية في تقييم مدى تحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات كما يتضمن ذلك أهمية التغذية الراجعة (Feedback) في مراحل الإدارة الاستراتيجية، والتي تشمل التخطيط والتنفيذ والتقييم بالإضافة إلى ذلك، يبرز دور القيادة في تبني الفكر الاستراتيجي وسعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويؤكد Druker على أهمية النظر إلى القيادة وأدائها، مشيرًا إلى أن الهدف الرئيسي هو الاستمرارية، سواء في شكلها المبسط أو في التحديات التي تواجهها[2].

ويشير الأداء الخارجي إلى كيفية تصرف الدول وتحقيق أهدافها في الساحة الدولية باستخدام مجموعة من الأدوات والاســـتراتيجيات، حيث يرتبط هذا المفهوم بالقرارات التي تتخذها الدول في ســـياق التفاعل مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية لتحقيق مصـالحها الوطنية، ويتضـمن الأداء الاستراتيجي تحليل الظروف الدولية والإقليمية، وتحديد الأهداف، وتخطيط وتنفيذ السـياسـات التي تسـاهم في تعزيز مكانة الدولة وتعزيز نفوذها، وتتشكل العناصر الرئيسية للأداء الاستراتيجي في العلاقات الدولية على النحو الآتي[3]:

أ- التخطيط الاستراتيجي: يشمل تحليل الوضع الدولي وتحديد الأولويات والأهداف قصيرة وطويلة المدى.

---

[1] طاهر محسـن غالي، **الإدارة الاسـتراتيجية من منظور منهجي متكامل**، ط22، (عمان: دار وائل للنشـر والتوزيع، 2009)، ص477.

[2] عبد الكريم طاهر، دور التغيير التنظيمي في تحســـين الأداء الاســـتراتيجي، بحث تحليلي في هيئة الســـياحة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع25، (بغداد: 2020) ، ص 10

[3] صـالح بالسـكة، "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاسـتراتيجية في المؤسـسـة الاقتصـادية الجزائرية"، رسـالة ماجسـتير (غير منشـورة)، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة فرحات عباس – سـطيف –، الجزائر، 2012، ص28.

ب–القدرة على التكيف: قدرة الدولة على تعديل استراتيجياتها استجابة للتغيرات في البيئة الدولية.

ج– استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية: تشمل المفاوضات، والتحالفات، والضغوط الاقتصادية، والتعاون الأمني.

د– تحديد المصالح الوطنية: تحديد ما هو في مصلحة الدولة، مثل الأمن القومي، والنمو الاقتصادي، والحفاظ على السيادة.

هـ–تحقيق التوازن بين القوة الناعمة والصلبة: القوة الناعمة تشير إلى القدرة على التأثير من خلال الثقافة والدبلوماسية، بينما القوة الصلبة تتعلق بالقوة العسكرية والاقتصادية.

و– وتكمن أهمية الأداء الاستراتيجي في تعزيز النفوذ حيث يساعد الأداء الاستراتيجي في تقوية نفوذ الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يمكن أن يؤدي إلى وضع الدولة في مكانة جيدة للتفاعل مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي، ومنها تعزيز الأمن من خلال استراتيجيات معينة، يمكن للدول تحسين أمنها الوطني سواء من خلال تحالفات أو سياسات دفاعية قوية.

ويمكن القول إن الأداء الاستراتيجي في العلاقات الدولية يشمل مجموعة من الأفعال التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة في ظل الظروف المتغيرة على الساحة الدولية، باستخدام وسائل متعددة ومتنوعة بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها.

وقد أرتبط معه مفهوم الاستراتيجية الكبرى الذي ظهر في الفكر المعاصر، كما أشار المفكر Martel، في البداية في كتابات المفكرين العسكريين، ثم انتقل إلى المؤرخين، ليتم بعد ذلك تضمينه في الكتابات العلمية في مجالي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من قبل المنظرين، لما يتيحه من فهم عميق لسلوكيات الدول في الساحة الدولية، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بأنشطتها المستقبلية[1].

ومع ذلك، لا يزال مفهوم الاستراتيجيات الكبرى في مجال العلاقات الدولية، كما صرح Milevski Lukas، يعاني من الغموض فلم يتمكن المفكرون، على اختلاف توجهاتهم وآرائهم، من التوصل إلى تعريف موحد ومترابط لهذا المفهوم، كما أنه لا يوجد معيار واضح يحدد حدوده بشكل لا يقبل اللبس علاوة على

[1] Martel, W. C ,.**Grand strategy in theory and practice: The need for an effective American foreign policy**(.London: Cambridge University Press, 2015), p 12

ذلك، فإن هذا المفهوم لم يحظَ بالاستغلال الأمثل منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، مما أثر على استخداماته المتعددة ومجالاته المتنوعة[1].

وتكمن أهمية الأداء الاستراتيجي في ثلاثة جوانب أساسية:

1. **الاتساع الاستراتيجي:** تعتبر هذه الميزة مرتبطة بالتفكير لفهم دور العوامل المتدفقة من الماضي، وكذلك عمليات التغيير التي تؤثر في تشكيل المستقبل. إنها تعكس القدرة على استشراف المستقبل من خلال تحليل الأحداث التاريخية في ظل التغيرات السريعة التي تطرأ على البيئتين الداخلية والخارجية، يواجه القائد العديد من المتغيرات غير المتوقعة التي قد تؤثر على الأداء الاستراتيجي لذا، من الضروري أن يراقب القائد الزمن، ويكون مستعدًا للتكيف والتنبؤ بما قد يحدث بمعنى آخر، يتطلب الأمر استدعاء التاريخ لرؤية المستقبل وإعادة تشكيل القوة، حيث يربط هذا الأداء بين الظواهر المنفصلة عبر الزمن، ويتيح إمكانية إيجاد الروابط مع خيارات وظروف مستقبلية محتملة للوصول إلى المستقبل المنشود، وتتمثل أهمية هذا المؤشر في تقليص الوقت اللازم لتحقيق الهدف بأقل مدة ممكنة إذا تمكنا من تحقيق ذلك، يمكننا بناء جسر استراتيجي يتيح لنا الوصول إلى المستقبل المنشود وبالتالي، فإن التفكير في الزمن يمكّن الاستراتيجيين من تصور مستقبل واقعي، بفضل فهمهم لمصادر الماضي والمتغيرات المتدفقة، وكيفية التعامل معها بفعالية[2].
2. **العقلانية:** البحث عن الهدف يتطلب الالتزام بأخلاقيات العمل والابتعاد عن التأثيرات السلبية. يجب أن تتسم العلاقة بين القيادة وأداء تحقيق الأهداف بالعقلانية المبررة، حيث تركز العقلانية على اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف بدلاً من تقييم الأهداف نفسها فقط، والعقلانية تعني السعي نحو الهدف بأسلوب أخلاقي وتجنب التأثيرات السلبية وهذا يشير إلى أن القائد يجب أن يكون قادراً على اتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على أسس سليمة، كما أن العقلانية تعكس قدرة القائد الاستراتيجي على اختيار الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف، مما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة بكفاءة وفاعلية.

[1] Joshua Rovner ,Two Theories, Adelphi series, 65:514-515, 2025, p. 9-24 , https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/19445571.2025.2437305?needAccess=true

[2] تيري ديبل، **استراتيجية الشئوون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي**، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009) ، ص46 .

3. **التوافق الاستراتيجي:** من الصعب الوصول إلى رأي ثابت بشأن التوافق الاستراتيجي، حيث يتأثر هذا المفهوم بعوامل متعددة يُعتبر التوافق الاستراتيجي عملية تتطور بمرور الوقت، حيث تلعب عناصر القيادة دورًا أساسيًا في تشكيله وفقًا لـ Snow & Miles، يمكن فهم التوافق الاستراتيجي من خلال جانبين: كعملية (Process) وكحالة (Case) يشير كلا الجانبين إلى إمكانية تحليل التوافق كبحث ديناميكي يهدف إلى تحقيق انسجام بين القيادة وبيئتها وتنظيم أدائها[1].

وتتضمن هذه الثنائية – العملية والحالة – وجود نوعين من التوافق يرتبطان بعلاقة مع الزمن: التوافق الثابت مقابل التوافق الديناميكي تتطلب عملية التوافق ثلاث متطلبات رئيسية: أولاً، الإدراك المبكر للقائد؛ ثانياً، وجود الرغبة والاهتمام اللازمين لتحقيق الأداء؛ وثالثاً، توافر الوقت والموارد المادية اللازمة لأداء هذه العملية.

وتؤثر في الأداء الاستراتيجي الخارجي للدولة مجموعة من المتغيرات، ابرزها:

أ- طبيعة النظام السياسي: من حيث امتلاكه القدرة على تعزيز الوعي أو وضع استراتيجيات فعالة؟ وإمكانية أن تتشكل بيئة إدراكية في عقل النظام بناءً على مستوى التفكير السائد.

ب- مستوى التماسك الوطني: يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما كان المجتمع منقسمًا ومجزأ، زادت تركيزات صانع القرار على الموارد والجهود لتحقيق الاستقرار، مما يقلل من إمكانية التفكير الاستراتيجي.

ج- خصائص شخصية صانع القرار: تتركز في قدرته على التفكير الاستراتيجي، والخبرة السياسية، وطبيعة دوره في النظام.

د- طبيعة المصالح والأهداف بالنسبة للدولة: إلى أي اتجاه تتجه المصالح وكيف يمكن تحقيقها؟ وما هي الآليات اللازمة لضمانها وصيانتها؟

هـ-تأثير البيئة المحيطة: تمثل عاملاً متغيرًا في تشكيل الإدراك الاستراتيجي، نتيجة للتحديات والمواقف والعوامل الضاغطة التي تطرحها.

و- حاجات الدولة: ومدى ارتباطها بالقيم العليا والمصالح الأساسية.

---

[1] هاري ياغر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين**،ط1 ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2020) ، ص43.

ز- موقع الدولة: وما يفرضـــه من معطيات تدفعها نحو نمط محدد من الإدراك الذي يتماشـــى مع احتياجاتها الجيوبوليتيكية.

ح- الدور والمكانة والقدرات: ومدى إدراكها الذاتي أولاً، ثم تأثير ذلك على الإدراك الاستراتيجي.

المطلب الثاني: تفكيك البيئة التصارعية:

تشير البيئة التصارعية إلى حالة من التنافس الشديد والصراع بين مختلف الفاعلين تجمعهم بيئة مشتركة، ويبدو هذا الفهم للبيئة التصارعية جلياً في مجال الاعمال، حيث تتنافس الشركات على الموارد المحدودة مثل العملاء، والموارد المالية، والمواهب، مما يؤدي إلى ضـــغط مســـتمر على الابتكار والأداء ويعتبر التعامل بفعالية مع هذه البيئة أمرًا حاسمًا للبقاء والنمو، حيث تحتاج الشركات إلى استراتيجيات مرنة تتيح لها التكيف مع التغيرات السريعة.

وتتحدد البيئة بناءً على الخصـــائص الســـائدة فيها، حيث تتشـــكل بيئة الصـــراع وفقًا لســـمات الصـــراع وخصـــائصـــه، وفي إطار محاولة وصـــف الصـــراعات، يظهر لدينا انموذجين رئيســـين، يركز الأول، على ديناميكية الصراع وكيفية نشوئه وانتقاله من مرحلة إلى أخرى، بالإضافة إلى أشكال السلوك الصراعي والنتائج النهائية للتفاعل الصـراعي، بينما يركز الثاني، على تحليل الشـروط الأسـاسـية التي تكمن وراء الصـراع، والتي تحدد معاييره وخصائصه الأساسية يهدف هذا النموذج إلى تحديد الميزات التي تؤثر على سلوك الصراع.

لقد شـــهدت البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة من حيث المخاطر والأهمية، حيث تميزت بتراجع مبدأ "الســيادة" و"عدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول" اللذين كانا يشــكلان الركائز الأساسـية التي حكمت العلاقات الدولية لقرون عدة، منذ معاهدة وسـتفاليا في عام 1648م فبعد سـلسـلة من الحروب الدينية، أقر المؤتمرون في وسـتفاليا مبادئ أسـاسـية كان يُعتقد أن تطبيقها يسـاهم في اسـتقرار البيئة الدولية ويحقق الاستقرار للقارة الأوروبية وشعوبها[1].

ومنذ ذلك التاريخ، أصــبح هذان المبدآن من البديهيات في التنظيم الدولي، وأُدرجا في العديد من المواثيق الدولية الكبرى، وعلى رأســـها ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على تبني هذين المبدئين كأســـس للعلاقات الســليمة والســلمية بين الدول. إلا أن البيئة الدولية بعد الحرب الباردة شــهدت تحولات تصــارعية مع ظهور

[1] محمد ســـعيد الرمكي، أثر توازن القوى على الأمن والاســـتقرار الإقليمي – الخليج العربي أنموذجًا، **المجلة العلمية للكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، مج 9، ع 12،جامعة الإسكندرية (القاهرة : 2024) ، ص80.

تحديات جديدة، حيث أدى التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول إلى انتهاك الســـيادة الوطنية في كثير من الحالات، مما أثر بشكل كبير على استقرار الدول.

يتعلق الأمر بتقديم رؤية شـاملة حول البيئة السـياسـية العالمية الجديدة، حيث يتجلى النمو الملحوظ في أدوار عدد من الدول الجديدة ســواء كان ذلك من خلال انخراطها كأطراف في العلاقات والروابط والتفاعلات الدولية، أو من خلال تدخلها في إدارة تلك العلاقات والروابط بجانب الدول التقليدية، برزت في هذا الســياق أدوار المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشـــركات متعددة الجنســـيات، والحركات العرقية العابرة للقومية، وكذلك منظمات الجريمة المنظمة، بالإضافة الى التنظيمات الإرهابية.

وتتميز البيئة التصارعية بعدد من الخصائص، أهمها:

1 . التنافس على السـلطة والمصـالح: في البيئة التصـارعية، تسـعى الدول إلى تعزيز قوتها السـياسـية والاقتصـادية والعسـكرية على حسـاب الآخرين هذا التنافس يمكن أن يظهر في النزاعات الحدودية، التسـلح، الصراع على النفوذ في مناطق معينة (مثل الشرق الأوسط أو البحر الأبيض المتوسط).

2 . غياب الثقة والتعاون المحدود: البيئة التصـارعية تتسـم بمسـتوى عالٍ من الشـكوك المتبادلة بين الدول، حيث يصبح التعاون بين الدول محدودًا وصعبًا بسبب الخوف من استغلال الآخر للفرص لمصلحته الخاصة، وتُعد هذه البيئة خصبة للأزمات السياسية والدبلوماسية.

3 . اسـتخدام القوة والتهديد: تُسـتخدم القوة العسـكرية أو التهديد باسـتخدامها كأداة أسـاسـية لتحقيق الأهداف السياسية في البيئة التصارعية الدول قد تهدد باستخدام القوة أو تنفيذها لتحقيق أهدافها أو ردع خصومها، مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات. [1]

4 . انتشـار الحروب والنزاعات: في هذه البيئة، تكون الحروب والنزاعات المسـلحة أكثر احتمالًا، سـواء كانت حروبًا مباشـرة بين الدول أو حروب بالوكالة، مثل النزاعات التي تُشـعلها الأطراف الكبرى في مناطق معينة لتحقيق مصالحها.

5 . الحروب النفسية والمعلوماتية: البيئة التصارعية تميل إلى استخدام أساليب مثل الحرب النفسية أو الحرب المعلوماتية لإضعاف خصم ما معنويًا أو إعلاميًا، مما يسهل على الدولة فرض هيمنتها أو تحقيق أهدافها.

[1] Shireen Hunter ,The Impact of Systemic Factors on Iran-Gulf Arab Relations .**International Relations and Diplomacy** Vol. 8, No. 11, David Publishing Company) (Wilmington:2020)p-461 474

6 . التحالفات والتكتلات: الدول في هذه البيئة قد تسعى إلى تشكيل تحالفات وتكتلات لتعزيز قوتها أمام خصومها هذه التحالفات قد تكون عسكرية أو اقتصادية، ولكنها غالبًا ما تكون هشة، حيث أن المصالح المتغيرة قد تؤدي إلى تفككها أو تحولها مع تغير الظروف.

7 . الديناميكيات غير المستقرة: البيئة التصارعية هي بيئة غير مستقرة، حيث تتغير التوازنات الدولية بسرعة، وتصبح الدول عرضة للتهديدات المتبادلة هذا يؤدي إلى حالة من عدم اليقين بالنسبة للقرارات والسياسات الدولية.[1]

يمكن القول أن البيئة التصارعية في العلاقات الدولية هي بيئة تتسم بالتنافس والصراع على النفوذ والموارد، مع غياب الثقة وتزايد استخدام القوة لتحقيق الأهداف. يتسم هذا السياق بحروب ونزاعات، بالإضافة إلى تحالفات متغيرة واستراتيجيات نفسية وإعلامية لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية.

وتشير البيئة التصارعية في العلاقات الدولية إلى الوضع الذي يتسم بالتوتر والصراع بين الدول أو الجماعات الدولية هذه البيئة تنشأ نتيجة لعدة عوامل مثل التنافس على الموارد، الاختلافات الأيديولوجية، النزاعات الإقليمية، والصراعات الاقتصادية، وغيرها في هذه البيئة، يسعى الفاعلون الدوليون (الدول، المنظمات، القوى الإقليمية والدولية) إلى تحقيق مصالحهم عبر سياسات تصارعية قد تشمل التهديدات، التدخلات، الحروب الباردة أو الساخنة، وغيرها من الوسائل.

وفي ظل البيئة الفوضوية، تسعى الدولة، اعتمادًا على نفسها، إلى تعزيز قوتها النسبية بهدف مواجهة خصومها والحفاظ على بقائها، معتبرة أن ذلك يعد استراتيجية أفضل هذا التوجه يدفع الخصوم إلى تبني سلوك مشابه أو محاكاة الدولة في تعزيز قوتهم لمواجهة التهديد الناجم عن زيادة القوة النسبية للأولى في حال حدوث ذلك، تتصاعد مخاوف الدولة، مما يدفعها إلى مضاعفة قوتها مرة أخرى، وهو ما يترتب عليه زيادة مخاوف خصومها، الأمر الذي يدفعهم أيضًا إلى محاكاة ذلك بهدف تعزيز قوتهم وهكذا، تتشكل دائرة من الخوف المتبادل بين الدول وخصومها، مما يدفع كل طرف إلى محاولة تعزيز قوته لمواجهة الطرف الآخر، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تسارع في تصاعد القوة والتوتر بين الأطراف المتنافسة.

[1] Mabon, S ,Nasirzadeh, S & ,.Alrefai, E. ,De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations .**The International Spectator** ..83-66 .(2021) ,(4)56

يعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي شـهدت تعريفات متضـاربة في مجال العلاقات الدولية، وذلك بسـبب غياب سـلطة عليا قادرة على ضـمان الأمن العالمي في بيئة فوضـوية ففي هذا السـياق، تقوم القوى المهيمنة في النظام الدولي بتحديد حدود تتماشـى مع مصـالحها القومية وتتناسـب مع قدراتها وبالنظر إلى ارتباط مفهوم الأمن بالقوة في بيئة فوضوية، يمكن تعريف الأمن في تلك البيئة على أنه الحالة التي تشعر فيها الدول بأنها في أمان نسـبى من خطر تهديد وجودها، بينما تمتلك في الوقت نفسـه القدرات التي تمكنها من مواجهة هذا التهديد وضمان بقاءها.[1]

يعد التعرف على مفهوم الأمن، من الضروري أيضًا أن نناقش ظاهرة "المعضلة الأمنية" التي تكتسب أهمية في الفكر البنيوي وتنشأ هذه المعضلة عندما تشعر بعض الدول بالتهديد من نوايا دول أخرى قد تستخدم قوتها القومية للإضـرار بأمنها مما يؤدي إلى تسـابق هذه الدول لزيادة قدرتها العسـكرية أو تعزيز قوتها بهدف التفوق على الآخرين في امتلاك أدوات القوة، مما يعزز من حالة الخوف المتبادل ويؤدي إلى زيادة التسـليح والتهيؤ لمواجهة التهديدات المحتملة.[2]، نتيجة للفوضـى الدولية، تسـعى الدول إلى تعزيز قوتها النسبية للحفاظ على بقائها في ظل بيئة مليئة بالتوترات والتهديدات وفي هذا السـياق، تتبنى الدول اسـتراتيجيات تسـعى من خلالها إلى ضـمان أمنها وحمايته من التهديدات المحتملة، وعليه تتخذ الدول عدد من مسـارات في سـياساتها الخارجية نتيجة للطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية، من أبرز هذه الاستراتيجيات:

1. تعزيز القوة العسـكرية: تسـعى الدول إلى بناء قدراتها العسـكرية لردع أي تهديدات قد تأتي من الدول الأخرى هذا يعزز من قدرتها على الدفاع عن نفسـها في ظل غياب سـلطة عالمية قادرة على ضـمان الأمن بشكل شامل.
2. محاكاة سـلوك الآخرين: في البيئة الفوضـوية، قد تشـعر الدول بالتهديد من القوى الأخرى التي تقوم بتعزيز قوتها وهذا يدفعها إلى محاكاة هذه القوى وتعزيز قدراتها العسـكرية، مما يؤدي إلى زيادة التوترات في النظام الدولي.

[1] Vasquez ,John",.The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition ,"**American Political Science Review**) ,91 ,December.912 -899 :(1997

[2] Schwenoha, S .Anthony Cordesman: Iran and the Changing Military Balance in the Gulf. Net Assessment Indicators. Washington D.C: Center For Strategic and International Studies, April 2020 .**SIRIUS – Zeitschrift für Strategische Analysen**.366-365 ,2020 ,(3)4 ,

3. التسابق في التسلح: نتيجة للخوف المتبادل بين الدول، قد تنشأ دوائر من التصعيد العسكري حيث يتسابق الأطراف على زيادة تسليحها لمواجهة تهديدات محتملة. هذا التسابق يؤدي إلى تعميق حالة الفوضى والتهديدات المتبادلة بين الدول.
4. التعامل مع المعضلة الأمنية: تعد المعضلة الأمنية إحدى الظواهر البارزة في العلاقات الدولية في ظل الفوضى، حيث تشعر الدول بالتهديد من نوايا الدول الأخرى لاستخدام قوتها ضدها، مما يؤدي إلى ردود فعل سريعة في زيادة القدرات العسكرية استعدادًا لمواجهة أي تهديد.

المبحث الثاني

الأداء الاستراتيجي الخارجي للعراق بعد 2017.

تعد البيئة الإقليمية من المتغيرات الأساسية التي تشكل ملامح السياسة الداخلية والخارجية للعراق، فهي تؤثر بشكل كبير على استقراره السياسي وأمنه الوطني، حيث يقع العراق في قلب منطقة مضطربة ومتنوعة عرقيًا وطائفيًا، ويشترك مع جيرانه في قضايا استراتيجية معقدة تتعلق بالأمن، والتجارة، والموارد الطبيعية تتداخل مصالح القوى الإقليمية مثل إيران، والسعودية، وتركيا، وسوريا مع الوضع العراقي، مما يخلق تحديات وفرصًا في آن واحد من جهة، يجد العراق نفسه في مواجهة تهديدات أمنية مباشرة نتيجة للتدخلات العسكرية والسياسية من دول الجوار.

المطلب الاول: طبيعة تأثير البيئة الإقليمية للعراق بعد عام 2017:

تتداخل الطموحات الأمريكية المتزايدة مع الأوضاع الإقليمية الناتجة عن الوجود الأمريكي في العراق، مما يساهم في تشكيل بيئة سياسية جديدة، فقد بدأت الدول الإقليمية في استغلال هذه الظروف لصالحها، حيث تعمل على صياغة سياساتها بما يتناسب مع حجم وطبيعة التحديات التي تطرأ نتيجة هذا الوضع، مما يعزز من سعيها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وذلك على النحو

اولاً : إيران:

منذ ثمانينيات القرن الماضي، ساعدت التطورات في الخليج –إيران في تعزيز قوتها داخل الإقليم، مما منحها أدوات مادية وغير مادية لتعزيز نفوذها. وفي هذا السياق، يعلن الإيرانيون في أكثر من مناسبة أن لهم

نفوذ في اكثر من بقعة في المنطقة، حيث يرى البعض أن السلوك الإيراني هو من بين أهم المتغيرات المؤثرة في استقرار المنطقة وخصوصا في منطقة الخليج [1].

وعلى صعيد السياسات الخارجية، تنعكس الخلافات والتقارب بين ايران ودول الخليج على الأوضاع الداخلية على العراق، وهذا الامر ينعكس أيضا على علاقة ايران بالولايات المتحدة والتي تتاثر بها الأوضاع الداخلية في العراق، شهد الحضور الإيراني في الملف السوري تطورات انعكست على الأوضاع الداخلية في العراق، كما ان انهيار النظام السوري "نظام بشار الاسد" سيولد نوعين من الارتدادات المباشرة منها من سوريا مباشرةً وأخرى، وأخرى غير مباشرة من ايران من خلال السياسات التحوطية عبر العراق. كما انعكست الحرب في اليمن والتي شنتها السعودية صعوبات في تدخله المباشر في اليمن وقد أسفرت هذه التحديات عن نتائج عكسية لمحاولات تقليص النفوذ الإيراني، حيث وجدت دول الخليج، التي كانت ترفض دائماً تقليص إنتاجها النفطي مقابل زيادة الإنتاج الإيراني، نفسها مضطرة للموافقة على ذلك خلال منظمة أوبك وقد أدى هذا الفشل إلى تحول في السياسات الخليجية، التي كانت تفضل دائماً التدخل غير المباشر، نحو اعتماد الحلول العسكرية المباشرة.[2]

ثانياً : تركيا:

أظهرت العديد من الدراسات الحديثة أن أي تهديد يواجه العراق يمثل تهديدًا لأمن المنطقة بأسرها، نظرًا للتداعيات والعواقب الناتجة عن هذه الأزمات إن ظهور جماعات متطرفة تلجأ إلى العنف والعمل المسلح لتحقيق أهدافها في المنطقة يضع على عاتق الدول المجاورة للعراق مسؤولية كبيرة للتعامل بجدية مع الواقع الأمني السائد لذا، من الضروري التحكم في جميع التطورات السياسية لضمان عدم خروجها عن الإطار الأمني والحفاظ على السيطرة في هذا السياق، تبرز المواقف السياسية والدبلوماسية من قبل الدول التي تربطها مصالح مشتركة مع العراق، حيث يتعين الالتزام بقواعد العلاقات المتوازنة لتفادي أي تضارب أو عدم استقرار سياسي وأمني، مما يؤثر بشكل كبير على مستقبل علاقات دول المنطقة في المرحلة الحالية.

---

[1] ايران والعراق.. علاقات اقتصادية مميزة على أعتاب عام 2017، 2024، متاح على الرابط الآتي: https://www.asriran.com

[2] محمد احمد المقداد ، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: دراسة حالة ، **مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية** ، العدد 2 ، المجلد 40 ، (عمان: 2013) ، ص 465.

لقد شهد العراق بعد عام 2014 تحولات كبيرة وعدم استقرار سياسي وأمني، حيث عاش فترة تعتبر من أصعب الفترات في تاريخه المعاصر، تمثلت في احتلال داعش لعدد من المحافظات، مما أدى إلى قتل وتهجير جزء كبير من الشعب العراقي، وتُعد هذه الأزمة واحدة من أشد الأزمات التي واجهها العراق على الصعيد الأمني، حيث تمكنت هذه الجماعات من السيطرة على مدينة الموصل ومرافق حيوية مثل مبنى محافظة نينوى والمطار، وعليه أصبح العراق ساحة معركة، وكان الشعب العراقي، سواء من المدنيين أو العسكريين، هو الضحية ومع ذلك، استطاع العراق مواجهة هذه الأزمة بشكل ملحوظ، في حين عجزت العديد من الدول عن تقديم الدعم، بل رفضت إرسال قواتها للقتال في العراق رغم مطالب الحكومة العراقية بذلك ورغم كل التحديات، تمكن العراق من التصدي للاحتلال بقدرات عسكرية وشعبية، مما حال دون تقدم داعش إلى مناطق أخرى، خاصة العاصمة بغداد،[1] وقد مثلت التطورات اللاحقة والتي اسفرت عن التحرير بتطور شكل جديد من السياسة التركية حيال العراق، وهو تواجد عسكري تركي مباشر على الاراض العراقية، كما بدأت تركيا تفرض معادلات تمثل مزيج بين العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على اية حال، الان الموقف التركي بدا اكثر بروزاً في المنطقة خصوصاً بعد احداث 7 أكتوبر 2023 في غزة، فتركيا كسبت من جهة منطقة نفوذ جديدة في سوريا، الى جانب قدرة اكبر على التأثير في المنطقة بفعل تراجع الدور الإيراني، ولذلك تجد تركيا في العراق مصلحة اقتصادية مهمة من خلال طريق التنمية، الى جانب القدرة على الوصول الى منطقة الخليج وبالتحديد منطقة الغاز المصدر الى اوربا عبر حليفها قطر، ولذلك، سيحظى العراق بأهمية مرتفعة في الفترات القادمة بالنسبة الى تركيا، وهو ما يتطلب سياسات تعديلية عراقية وفقاً الى تلك الاحداث والتطورات.

ثالثاً : دول الخليج:

لا شك أن العلاقات الخليجية العراقية شهدت تحولاً من حالة الخلاف إلى مرحلة الانفتاح والتعاون خلال حكومة حيدر العبادي، وقد كان الانتصار العراقي على تنظيم داعش في عام 2017 نقطة تحول مهمة في توجه الحكومة العراقية نحو الانفتاح على البيئة الخارجية، الذي يميل نحو تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية والعربية. ومن أبرز نتائج جهود العبادي في تطوير العلاقات العراقية السعودية هو الاتفاق الذي تم التوصل

[1] طارق الزبيدي، دور الحكومة العراقية والتحالف الدولي في إدارة الازمات الدولية، **مجلة الدنانير**، ع 13،(بغداد: 2018)، ص 249.

إليه خلال زيارته إلى السعودية في 14 اب 2017، والذي أسفر عن تأسيس المجلس التنسيقي السعودي العراقي[1].

تؤثر في العراق العديد من المتغيرات الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومن أبرز هذه المتغيرات التحديات الأمنية المستمرة جراء نشاط الجماعات المسلحة مثل تنظيم "داعش" والجماعات الأخرى التي تعمل خارج اطار الدولة، بالإضافة إلى الصراعات السياسية بين القوى السياسية، والتي تعكس تباينًا في الرؤى والمواقف، وهذه التوترات تؤثر على قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ برامجها التنموية وحماية الأمن الداخلي. علاوة على ذلك، يعاني العراق من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة لتقلبات أسعار النفط التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات، ما يزيد من العبء على الحكومة ويؤثر على مستوى المعيشة للمواطنين، فإن الفساد الإداري وضعف أداء المؤسسات الحكومية يزيدان من تعقيد الوضع الداخلي، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التطلعات الشعبية في تحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل.[2].

تضمنت التطورات السياسية في العراق تنظيم العديد من مؤتمرات القمة الثنائية والمتعددة، بما في ذلك القمة الثلاثية التي جمعت العراق ومصر والأردن، كما تم عقد مؤتمر الشراكة والتعاون في نهاية اب 2021، والذي كان له دور مهم في إعادة العراق إلى محيطه العربي، أيضًا فقد شهدت الساحة السياسية في العراق إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 10 تشرين 2021، والتي جاءت قبل موعدها الدوري بعدة أشهر وقد شكلت هذه الانتخابات حدثًا مهماً في العملية السياسية منذ عام 2003، حيث سجلت صعود قوى سياسية جديدة.[3]

وقد تجلى تطور الدور الخليجي في العراق من خلال استضافة العراق لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عُقد في 28 اب 2021م وقد شاركت في هذا المؤتمر دول الجوار العراقي، وهي: تركيا، إيران، الأردن،

---

[1] حارث حسن، العراق ودول الخليج: عالقات قلقلة ومدركات متصارعة، سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة ،21/5/2016) ص.4

[2] . مثنى العبيدي، تطورات الساحة العراقية ومستقبل الاستقرار الإقليمي، **آفاق مستقبلية** – ع2، يناير (القاهرة: 2022)، ص4

[3] علي صادق كريم، السياسات العامة لمكافحة الجريمة المنظمة في العراق بعد عام 2003، **مجلة حوار الفكر**، العدد66، المعهد العراقي للحوار، (بغداد :2023) ، ص67.

السـعودية، الكويت، الإمارات، وقطر، بالإضـافة إلى فرنسـا كما حضـر ممثلون عن بريطانيا ودول أخرى، وشـاركت الولايات المتحدة بوفد خاص، إلى جانب مشـاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وقد برزت فاعلية الدور الخليجي في العراق من خلال حضور القادة.

في ضـوء ما تم ذكره، يمكن القول إن الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017 شـهد تطورًا ملحوظًا مقارنة بالمراحل السـابقة فقد برزت معالم الحضـور الخليجي في السـاحة السـياسـية العراقية من خلال زيادة الزيارات بين المسـؤولين في العراق والدول الخليجية، والتي أسـفرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون فضـلاً إلى ذلك، كانت هناك مشـاركة خليجية فعالة في المؤتمرات الإقليمية التي اسـتضـافتها بغداد ويتجلى هذا التطور في الدور الخليجي من خلال الدعم الذي تقدمه الدول الخليجية للأطراف الفاعلة في المشهد السياسي العراقي.

رابعاً : الكيان الصهيوني :

تزامنت آثار التفكك التي أصـابت النظام العربي بعد تلك الحرب، والتي تفاقمت بالغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، مع بروز أدوار قوى إقليمية في منطقة الشـرق الأوسـط، مثل إيران وتركيا، اللتين تمكنتا من فرض نفسـيهما كفاعلين رئيسـيين في تفاعلات النظام العربي، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور النظام العربي وذوبانه في إطار نظام الشرق الأوسط، حيث أصـبحت المبادرات العربية لحل المشـكلات والأزمات أقل بروزًا مقارنة بأدوار ومبادرات إيران وتركيا، بالإضافة إلى زيادة الدور (الإسرائيلي)، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في بعض من تلك القضايا[1].

تظهر التفاعلات الإقليمية، كما يتضـح من خريطة توزيع القوة بين الفاعلين الرئيسـيين في النظام، أن هذا النظام يتجه نحو قيادة ثلاثية متنافسـة تسـعى (إسـرائيل) إلى ترسـيخ نفسـها كقوة إقليمية مهيمنة، بينما تعارض إيران ذلك وتعمل على إثبات نفسها كقوة إقليمية بديلة من جهة أخرى[2]، على الرغم من أن تركيا تبدو راضية بدور الموازن الإقليمي، إلا أنها تسعى أيضاً لتكون قوة منافسة، مع التركيز على عناصر القوة الناعمة

[1] نورا على إبراهيم معروف، التهديدات الأمنية اللامتماثلة وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الأفريقي، **مجلة الدراسات الأفريقية**، مج45، ج1،(القاهرة : 2023) ، ص406.

[2] Hammed, Ali Faris. 2023. "Vulnerabilities and Weaknesses Points in the Iranian-(Israeli) Conflict: A Strategic Readability Include the Changing of Regional Environment ."**Tikrit Journal For Political Science** .28-3:(31) 1 https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.36 .

بدلاً من القوة الخشـــنة، على عكس إيران و(إســـرائيل) اللتين تعطيان الأولوية للقوة الخشـــنة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، مع الاعتراف بأهمية القوة الناعمة، خاصة في مجالات الاستخبارات والدعاية[1].

وتُظهر خريطة توازن القوى الإقليمية حالة من التنافس بين ثلاث مشـــروعات إقليمية رئيســـية: المشـــروع (الإسرائيلي)، والمشروع الإيراني–الإسلامي، والمشروع التركي الذي لا يزال يتأثر بتفاعلات معقدة بين الاتجاه "الأتاتوركي" و"العثماني الجديد" ورغم ذلك، لا يزال هناك غموض حول صيغة واضحة ومحددة لهذا المشروع، مما يعيق تحقيق تركيا لطموحاتها في الاندماج مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وفي الوقت نفســـه يلبي احتياجاتها الشرقية بأبعادها الحضارية والتاريخية من جهة أخرى.

المطلب الثاني :نجاعة الأداء الاستراتيجي الخارجي:

شـهد العراق بعد عام 2017، تحولات كبيرة في اداءه الاسـتراتيجي الخارجي، بعد أن تمكن من اسـتعادة سـيادته بشـكل تدريجي على أراضـيه من قبضـة تنظيم "داعش" الإرهابي، كان هذا الانتصـار العسكري نقطة فارقة في تاريخ العراق الحديث، حيث أدى إلى تحول أولوياته الخارجية بشـــكل ملحوظ، حيث بدأ العراق بعد هذا في إعادة تقييم علاقاته الإقليمية والدولية، فحاول أن يتجنب التورط في صـــراعات إقليمية مباشـــرة، في محاولة لتحقيق توازن بين القوى الكبرى في المنطقة، وخاصـة إيران والولايات المتحدة، وهذا برز بشكل واضح بعد تشـرين الثاني 2024 بعد ان اكدت التقارير نية (إسـرائيل) بضـرب العراق، حينها بدأ العراق دبلوماسـية موسعة من اجل تفادي الضربة، وقد نجح بالفعل هذا المسعى الذي حاول العراق ممارسته، يعطي دلالة على ان الهدف الاسـتراتيجي للعراق يكمن في بناء علاقات اسـتراتيجية متعددة الأطراف مع جيرانه مثل السـعودية وتركيا، بالإضـــافة إلى تعزيز علاقاته مع المجتمع الدولي، لا ســـيما في مجالات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصـادية ومع التحديات الاقتصـادية المسـتمرة، سـيكون من الضـروري للعراق أن يعتمد على اسـتراتيجيات تنويع شركائه الاقتصـاديين وتوسـيع نطاق التعاون مع القوى الكبرى مثل الصـين وروسـيا، ما يعكس محاولات العراق لتوسـيع خياراته في مجال السـياسـة الخارجية لكن في الوقت نفسـه، بقيت التحديات الأمنية والإقليمية تلقي بظلالها على أدائه الاســتراتيجي، خصــوصًــا في ظل التدخلات الإقليمية والصــراعات المســتمرة في

[1] محمد السعيد إدريس، التحولات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاسها على النظام العربي، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2024، ص4.

محيطه.[1] و يظهر للمتابع أن تأثير العراق وتطوراته وأحداثه على واقع الاستقرار الإقليمي يتجلى في مجالين رئيسيين:[2]

1. الأول: يتمثل في انعكاس الأحداث التي تشهدها الساحة العراقية على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على استقرار المنطقة ودولها فقد أدت الأحداث التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى بروز عدد من الظواهر السياسية والاجتماعية، فضلاً إلى الخروقات والاضطرابات الأمنية، وما نتج عنها من أعمال إرهابية تخريبية، مما أثر سلبًا على المكونات الاجتماعية وطموحات العراق التنموية.

2. الثاني: يتجلى دور العراق في الإقليم من خلال كونه ساحة للصراع الإقليمي وميدانًا لتصفية الحسابات بين القوى المتنافسة على تحقيق النفوذ تسعى الدولة حاليًا إلى تجنب تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الدول المتصارعة في المنطقة، كما تعمل على تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول يهدف العراق إلى بناء علاقات تتماشى مع مصالحه ومصالح تلك الدول، مما يمكّنه من القيام بدور الوسيط في حل النزاعات وقد اتجه العراق نحو نهج جديد في التعامل مع الدول الإقليمية المتنافسة، حيث كان من أبرز أدواره كوسيط في الصراع السعودي– الإيراني[3].

ويمكن القول أن، تداعيات التفاعلات الإقليمية المتزايدة على أمن العراق تعد من أبرز التحديات التي تواجهه في ظل البيئة الإقليمية المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط يشهد العراق تأثيرات مباشرة نتيجة لتنافس القوى الإقليمية الثلاث: (إسرائيل)، إيران، وتركيا، والتي تسعى كل منها إلى تعزيز نفوذها في العراق بطرق متعددة، مما يؤدي إلى زيادة الانقسام الداخلي ويُعرّض الأمن العراقي إلى مزيد من التوترات ، فمثلا يجد الغرب ان النفوذ الإيراني يتقاطع في بعض الأحيان مع المصالح الأميركية والغربية، مما يخلق تعقيدات إضافية في جهود استقرار العراق، أما تركيا، فهي تسعى إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية موازنة، ولديها مصالح

[1] للأستفاضة ينظر الى : محمد كاظم عباس المعيني ، المسارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017 ، **مجلة دراسات دولية**، عدد 98 ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد (بغداد : 2024)، ص 196–223.

[2] زهير جمعة المالكي، العراق وتحديات 2017م، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017، متاح على الرابط الآتي: https://www.bayancenter.org/2912/01/2017/

[3] زهير جمعة المالكي، مصدر سبق ذكره .

في الشـــمال العراقي، حيث تتواجد قواتها العســـكرية في مناطق كردية لمكافحة حزب العمال الكردســـتاني (PKK) هـذا التـدخـل التركي يعكس تزايـد القلق التركي من النفوذ الإيراني في العراق وتـأثيره على الأمن الإقليمي، لكنه يضيف أبعادًا جديدة من التوترات على الأرض العراقية.

المبحث الثالث

الخيارات الاستراتيجية المستقبلية للعراق

تلعب البيئة الإقليمية دورًا حيويًا ومركزيًا في تفاعلاتها، من خلال التحديات التي تطرحها والفرص التي توفرها وتشـير البيئة الإقليمية إلى الروابط التي تربط الخيارات الاسـتراتيجية للدولة العراقية وبالتالي سـنبين في هذا المبحث اهم النقاط المسـتخلصـة ضـمن نطاق التحليل حول تقديم الخيارات الاسـتراتيجية ضـمن نطاق عملية صـنع القرار بالإضـافة الى ذلك اهم السـيناريوهات المسـتقبلية للأداء الاسـتراتيجي الخارجي العراقي في بيئة ذات ديناميكيات صراعية.

المطلب الأول : الخيارات الاستراتيجية:

قد تمثل الخيارات مجموعة من توصـيات يقدمها الباحثان في مسـألة انشـاء البديل الأمثل لما لها من توافقات لعملية التحليل وتقديم الخيارات الأمثل في اصل الدراسات الاستراتيجية كما مبين ادناه :

1- سياسة الحياد الإيجابي.

الحياد الإيجابي هي استراتيجية دبلوماسية تتبعها بعض الدول لتجنب التورط في الصراعات الدولية والإقليمية، مع الحفاظ على موقف إيجابي تجاه القضـايا العالمية والإسـهام في تحقيق السـلام والاسـتقرار بالنسـبة للعراق، فإن سـياسـة الحياد الإيجابي أصـبحت خياراً اسـتراتيجياً في المرحلة الحالية بناءً على السـياقات السـياسـية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلد ويسعى العراق للحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الدول الإقليمية والدولية، دون الانخراط في التحالفات أو الصراعات التي قد تهدد سيادته الوطنية، ويعمل العراق على تعزيز دوره كوسـيط لحل النزاعات، سـواء في المنطقة أو على المسـتوى الدولي، مثلما فعل في تسـهيل الحوار بين إيران والســعودية في الســنوات الأخيرة، و التركيز على مبدأ احترام ســيادة الدول وعدم التدخل في شــؤونها الداخلية، وهو ما ينعكس على السياسة الخارجية العراقية، يشارك العراق في مبادرات عالمية لحل قضـايا مثل مكافحة الإرهاب، التغير المناخي، والقضـايا الإنسـانية، مما يظهر التزامه بالمجتمع الدولي، الحياد الإيجابي

يدعم جهود الحكومة العراقية لتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال تقليل الضغوط الخارجية التي قد تؤدي إلى انقسامات داخلية.[1]

2- تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية.

1) هو أحد المحاور الرئيسية التي تسعى الحكومة العراقية لتحقيقها ضمن سياستها الخارجية في المرحلة الحالية، وذلك بهدف تعزيز مكانة العراق دولياً وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي داخليا، التحالفات تساعد العراق على مواجهة التحديات الأمنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

2) التعاون مع الدول الإقليمية والدولية يفتح الباب أمام الاستثمار والتبادل التجاري وتطوير البنية التحتية، من خلال تعزيز تحالفاته، يسعى العراق إلى استعادة دوره التاريخي كقوة محورية في المنطقة.

3- تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن المشترك.

تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن المشترك يعد من الركائز الأساسية لاستقرار العراق والمنطقة بشكل عام يتطلب ذلك إقامة شراكات قوية مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز التنسيق في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب، تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة يجب تأسيس آليات فعالة للتبادل الاستخباري، وتعزيز التعاون العسكري والدبلوماسي من خلال تدريبات مشتركة واتفاقيات تعاون أمنية كما يجب العمل على تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة عبر الوساطات الدبلوماسية لحل النزاعات الإقليمية، مما يسهم في منع التوترات والصراعات علاوة على ذلك، يجب أن يترافق هذا التعاون مع جهود مشتركة لتعزيز التنسيق في قضايا الأمن الاقتصادي والبيئي، مما يعزز من الاستقرار على المدى الطويل.[2]

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة.

لا يخفى أن الأحداث والتطورات في الساحة العراقية تؤثر بشكل كبير على الواقع الإقليمي، سواء كان ذلك سلبًا أو إيجابًا إن مستقبل هذا الاستقرار يتطور ويتراجع بناءً على ما قد يحدث من أحداث ومعطيات

[1] Saif Nussrat tawfeeq. 2024"“ .The U.S. Political Options Towards Violent Actors After Operation Al-Aqsa Flood: Between Restraint and Escalation - Iraq and Syria As Examples”. **Tikrit Journal For Political Science** 1 (34):287-322 .https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i34.319 .

[2] Naji Muhammed Abdullah, and Athir Nazim al-Jasur. 2017. “Foreign Policy of Neighboring Countries towards Iraq After 2003 .”**Tikrit Journal For Political Science** .27-1:(10) 2 https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i10.123 .

متوقعة، والتي تستند إلى الوقائع الحالية، يمكن طرح ثلاث احتمالات مستقبلية لتأثير الوضع العراقي وملفاته على الاستقرار الإقليمي، وذلك على النحو **الآتي**:

اولاً : استمرار الوضع الراهن.

تُفترض هذه الاحتمالية استمرار وضع العراق، سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية، في التأثير على حالته وذلك مع توقع بقاء المعطيات التي تمكنه من الاستقرار الإقليمي في المستقبل، يُتوقع الحفاظ على استمرارية الوضع الداخلي دون حدوث أحداث تؤدي إلى تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية، والتي قد تنعكس سلبًا على الوضع الإقليمي بل من الممكن أن يستمر العراق في محاولة تنفيذ دوره كوسيط بين الدول العربية والإقليمية، وكذلك بين الدول العربية المتخاصمة فيما بينها.

ثانياً : تصاعد التوترات الإقليمية.

تفترض هذه الاحتمالية أن هناك أحداثًا وتطورات ستشهدها الساحة العراقية، والتي سيكون لها تأثير سلبي على الاستقرار الإقليمي وقد تؤدي هذه الأحداث إلى اضطرابات أمنية وسياسية واجتماعية في المنطقة وأهم ما تستند إليه هذه الاحتمالية هو ما **يلي**:

أ- تدهور الوضع الأمني في العراق، وتفاقم الأزمات السياسية، واستمرار عدم قدرة الدولة على السيطرة على المناطق الخارجة عن السيطرة من قبل الجماعات المسلحة أو بعض العشائر، بالإضافة إلى زيادة العمليات الإرهابية، كلها عوامل قد تؤدي إلى زعزعة الأمن وتهديد هذه الجماعات لدول الجوار العربي والإقليمي.

ب- قد تسفر التوترات التي ترافق الانتخابات البرلمانية عن حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق خلال المرحلة المقبلة، مما سيؤثر سلبًا على الاستقرار الإقليمي، نظرًا لترابط الأوضاع الداخلية في العراق مع الأوضاع العربية والإقليمية.

ثالثاً : تحقيق استقرار نسبي في المنطقة.

تتوقع هذه الاحتمالية أن يستعيد العراق جزءًا من أهميته الإقليمية ودوره في المستقبل، مما سيمكنه من التأثير بشكل إيجابي والمساهمة بشكل فعّال في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وستتحقق هذه الاحتمالية بناءً على العوامل والتطورات المستقبلية التي قد تسهم في تحقيق هذا الهدف، والتي تتمثل في الآتي:

أ- في ظل نتائج الانتخابات البرلمانية وفوز عدد من القوى السياسية التي ترفع شعارات وطنية، قد يؤدي ذلك إلى خطوات وسياسات تهدف إلى إعادة ترميم العلاقات مع الدول العربية والإقليمية، بما يحقق المصالح

المشـــتركة هذا الأمر من شـــأنه أن يزيد من فرص التعاون العربي والإقليمي، ويقلل من تأثير توجهات القوى الإقليمية الاخرى، مما يعزز مكانة العراق بين الدول العربية.

ب- سيساهم تحقيق الاستقرار السياسي المتوقع في العراق في تعزيز الاستقرار الإقليمي، نظرًا لتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية بين العراق ومحيطه العربي والإقليمي، إذا تمكنت الجهود العراقية من تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من خلال السيطرة على القضايا الأمنية ومواجهة الجماعات الإرهابية وضبط الساحة للجماعات التي تسعى الى فرض قوتها على الساحة، فإن ذلك سيكون له تأثير على تحقيق الاستقرار الإقليمي حيث إن الملف الأمني في العراق له تداعيات تؤثر على مختلف دول المنطقة.

ج- من المتوقع أن يواصل العراق دوره كوسيط بين الدول المتصارعة في المنطقة، حيث استطاع أن يحقق تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، وأسّس لفتح قنوات الحوار بين السعودية وإيران، كما تمكن من جمع العديد من الدول العربية التي كانت قد شهدت خلافات سابقة، وذلك من خلال "مؤتمر بغداد للشراكة والتعاون"، فهناك أيضًا عامل مهم يسهم في استعادة العراق لدوره العربي، وهو الموقف الأمريكي؛ إذ شجعت الولايات المتحدة المبادرات العراقية للوساطة والشراكة بين الدول العربية والإقليمية، ورأت في ذلك خطوة نحو تعزيز استقرار المنطقة.

ونستنتج مما سبق، أن العراق يعد من الدول التي تتأثر وتؤثر في الاستقرار الإقليمي، وذلك بسبب التداخل الكبير بين الوضع الداخلي العراقي ومحيطه العربي والإقليمي لا يحتاج هذا الأمر إلى مزيد من الأدلة، حيث إن واقع الأحداث والتطورات في العراق والمنطقة خلال السنوات الماضية يثبت ذلك ويؤكده من المتوقع أن تنعكس التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في الساحة العراقية بالإضافة الى ان تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية للعراق يمثل خطوة ضرورية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في مجالات الأمن، الاقتصاد، والتنمية يتطلب ذلك دبلوماسية حكيمة ومتوازنة تستثمر في المصالح المشتركة وتحترم سيادة العراق واستقلاله.، التي يُتوقع حدوثها في المستقبل القريب، على مستقبل الاستقرار في المنطقة، وقد يكون هذا التأثير المستقبلي متأرجحًا بين استمرار الوضع الراهن أو التأثير الإيجابي على استقرار المنطقة.

الخاتمة:

الأداء الاستراتيجي في العلاقات الدولية يعد من العوامل الحاسمة في تعزيز مكانة العراق على الساحة العالمية يتطلب ذلك تبني سياسات خارجية مرنة ومستدامة تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة على المدى الطويل، بما يشمل تعزيز التعاون مع القوى الكبرى والدول الإقليمية، ودعم علاقات تجارية ودبلوماسية متوازنة من خلال تعزيز التحالفات السياسية والاقتصادية، يمكن للعراق أن يصبح لاعبًا مؤثرًا في صياغة السياسات الدولية التي تتعلق بالأمن، الاقتصاد، والبيئة كما يجب أن يتبنى العراق دورًا فاعلًا في المنظمات الدولية والإقليمية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتوسيع نفوذه على المستوى الدولي. ان الأداء الاستراتيجي الفعّال في العلاقات الدولية يعتمد أيضًا على القدرة على التفاوض وحل القضايا المعقدة، بما في ذلك النزاعات الحدودية، قضايا المياه، والطاقة، ما يعزز من قدرة العراق على حماية مصالحه الوطنية وتعزيز صورته الدولية.

يتعرض العراق لتحديات عديدة ضمن بيئة تصارعية تشمل النزاعات الإقليمية، التوترات الطائفية، والتحديات الأمنية الناتجة عن الجماعات الإرهابية. تتطلب مواجهة هذه البيئة استراتيجيات دبلوماسية مرنة، تعزيز الوحدة الوطنية، والبحث عن حلول سياسية واقتصادية تعزز من الاستقرار الداخلي والخارجي، الى جانب إيلاء الاهتمام في تبني سياسات فعالة لضمان الموازنة بين الأمن والتنمية، مع إيلاء أهمية كبرى للتحليل الاستراتيجي والتخطيط طويل المدى.

قائمة المصادر :

الكتب :

1. ديبل، تيري ، **استراتيجية الشئوون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي**، ط1 (بيروت :دار الكتاب العربي، 2009).

2. غالي . طاهر محســـن ، **الإدارة الاســـتراتيجية من منظور منهجي متكامل**، ط22، (عمان :دار وائل للنشـــر والتوزيع، 2009).

3. هاري ياغر، الاســـتراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاســـتراتيجي وصـــياغة الاســـتراتيجية في القرن الواحد والعشرين،ط1 ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2020).

البحوث والدراسات :

1. حارث حسـن، العراق ودول الخليج: عالقات قلقلة ومدركات متصـارعة، **سـلسـلة تقارير الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسـات، (الدوحة :2016).

2. طارق الزبيدي، دور الحكومة العراقية والتحالف الدولي في إدارة الازمات الدولية، **مجلة الدنانيير**، ع 13،(بغداد: 2018).

3. عبد الكريم طاهر، دور التغيير التنظيمي في تحسـين الأداء الاسـتراتيجي، بحث تحليلي في هيئة السـياحة / بغداد، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع25،(العراق : 2020).

4. علي صـادق كريم، السـياسـات العامة لمكافحة الجريمة المنظمة في العراق بعد عام 2003، **مجلة حوار الفكر**، العدد66، المعهد العراقي للحوار، (بغداد :2023).

5. مثنى العبيدي، تطـورات السـاحـة العراقيـة ومستقبل الاستقرار الإقليمي، **آفاق مستقبلية** – ع2، يناير (القاهرة: 2022).

6. محمد احمد المقداد ، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة ، **مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية** ، العدد 2 ، المجلد 40 ، (الأردن : 2013).

7. محمد السعيد إدريس، التحولات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاسها على النظام العربي، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2024.

8. محمد ســـعيد الرمكي، أثر توازن القوى على الأمن والاســـتقرار الإقليمي – الخليج العربي أنموذجًا، **المجلة العلمية للكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، مج 9، ع 12،جامعة الإسكندرية (القاهرة : 2024).

9. محمد كاظم عباس المعيني ، المســـارات الجديدة لعلاقات العراق الخارجية تجاه الدول العربية بعد عام 2017 ، **مجلة دراسات دولية** ، عدد 98 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد (بغداد : 2024).

10. نورا على إبراهيم معروف، التهديدات الأمنية اللامتماثلة وانعكاســـاتها على دول مجموعة الخمس G5 بالســـاحل الأفريقي، **مجلة الدراسات الأفريقية**، مج45، ج1،(القاهرة : 2023).

الرسائل والاطاريح :

1. صالح بالسكة، "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف –، الجزائر، 2012.

الانترنيت :

1. ايران والعراق.. علاقات اقتصادية مميزة على أعتاب عام 2017، 2024، متاح على الرابط الآتي: https://www.asriran.com

2. زهير جمعة المالكي، العراق وتحديات 2017م، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017، متاح على اللينك الآتي: https://www.bayancenter.org/2912/01/2017/

References

1. Abdul Karim Taher" ,The Role of Organizational Change in Improving Strategic Performance ",An Analytical Study of the Tourism Authority/Baghdad, Journal of Social Sciences, Issue 25) ,Iraq: 2020.(
2. Ali Sadiq Karim" ,Public Policies to Combat Organized Crime in Iraq after 2003 ",Dialogue of Thought Journal, Issue 66, Iraqi Institute for Dialogue, (Baghdad: 2023).
English references:

3. Hammed, Ali Faris. 2023“ .Vulnerabilities and Weaknesses Points in the Iranian-(Israeli) Conflict: A Strategic Readability Include the Changing of Regional Environment .”*Tikrit Journal For Political Science* .28-3:(31) 1 https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.36.
4. Harith Hassan, Iraq and the Gulf States: Troubled Relations and Conflicting Perceptions, Al Jazeera Reports Series, Al Jazeera Center for Studies, (Doha: 2016).
5. Harry Yaeger, Strategy and National Security Professionals: Strategic Thinking and Strategy Formulation in the Twenty-First Century, 1st ed. (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2020.(
6. Iran and Iraq: Distinctive Economic Relations on the Threshold of 2017-2024, available at the following link :https://www.asriran.com
7. Joshua Rovner, Two Theories, Adelphi series ,2025 ,515-65:514 ,p. 9-24,https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/19445571.2025.2437305?needAccess=true
8. Mabon, S., Nasirzadeh, S & ,.Alrefai, E, .De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations .**The International Spectator**.83-66 .(2021) ,(4)56 ,
9. Martel, W. C., Grand strategy in theory and practice :**The need for an effective American foreign policy**(.London: Cambridge University Press, 2015.(
10. Muhammad Ahmad Al-Muqdad" ,The Impact of Iranian Internal and External Variables on Iran's Regional Orientations: Iranian-Arab Relations: A Case Study ",Journal of Studies for Social Sciences, Issue 2, Volume 40, (Jordan: 2013).
11. Muhammad Al-Saeed Idris, Recent Transformations in the Regional and International Environment and Their Impact on the Arab System, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2024.
12. Muhammad Kazim Abbas Al-Mu'ini, New Paths of Iraq's Foreign Relations towards Arab Countries after 2017, Journal of International Studies, No. 98, Center for Strategic Studies, University of Baghdad (Baghdad: 2024).
13. Muhammad Saeed Al-Ramki, The Impact of the Balance of Power on Regional Security and Stability - The Arabian Gulf as a Model, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science ,Vol. 9, No. 12, Alexandria University (Cairo: 2024).
14. Muthanna Al-Obaidi" ,Developments in the Iraqi Arena and the Future of Regional Stability ", Future Horizons - Issue 2, January (Cairo: 2022).

15. Naji Muhammed Abdullah, and Athir Nazim al-Jasur. 2017. “Foreign Policy of Neighboring Countries towards Iraq After 2003 .”*Tikrit Journal For Political Science* .27-1:(10) 2 https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i10.123.
16. Nora Ali Ibrahim Marouf, Asymmetric Security Threats and Their Implications for the5 G Sahel Countries, Journal of African Studies, Vol. 45, Part 1, (Cairo: 2023)
17. Saif Nussrat tawfeeq. 2024"“ .The U.S. Political Options Towards Violent Actors After Operation Al-Aqsa Flood: Between Restraint and Escalation - Iraq and Syria As Examples”. Tikrit Journal For Political Science 1 (34):287-322 .https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i34.319
18. Saleh Balsaka" ,The Applicability of the Balanced Scorecard as a Strategy Evaluation Tool in Algerian Economic Institutions ",Master's Thesis ,Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, Ferhat Abbas University - Setif -, Algeria, 2012.
19. Schwenoha, S .Anthony Cordesman: Iran and the Changing Military Balance in the Gulf. Net Assessment Indicators. Washington D.C.: Center For Strategic and International Studies, April 2020 .**SIRIUS – Zeitschrift für Strategische Analysen**366-365 ,2020 ,(3)4 ,
20. Shireen Hunter, The Impact of Systemic Factors on Iran-Gulf Arab Relations .**International Relations and Diplomacy** , ,Vol. 8, No. 11, David Publishing Company) Wilmington:2020-461 ,(,474
21. Taher Mohsen Ghali, Strategic Management from an Integrated Methodological Perspective, 22nd ed. (Amman: Wael Publishing and Distribution House, 2009).
22. Tariq Al-Zubaidi, The Role of the Iraqi Government and the International Coalition in Managing International Crises, Al-Dananieer Magazine, No. 13, (Baghdad: 2018).
23. Terry Dibble, Foreign Affairs Strategy: The Logic of American Governance, 1st ed) .Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2009.(
24. Vasquez ,John",.The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition ,"**American Political Science Review**) ,91 ,December.912 -899 :(1997
25. Zuhair Jumaa Al-Maliki, Iraq and the Challenges of 2017, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2017, available at the following link :https://www.bayancenter.org/2017/01/2912 /